Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 45 , No. 150
June 2026

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Mutab, A. Hakeem T. Almula-Dhanoon, Mufeed D. (2026). The Interrelationship Between Political and Economic Stability: A Case Study of Arab Countries. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, *45* (150), 9-30. https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63457

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

Research Paper

The Interrelationship Between Political and Economic Stability: A Case Study of Arab Countries

Abdel Hakeem Tariq Mutab[1], Mufeed Dhanoon Younus Almula-Dhanoon[2]

[1,2] Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq.

Corresponding author: Abdel Hakeem Tariq Mutab
abdulhakeem.22bap10@student.uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63457

Article History: *Received*: 4/2/2025, *Revised*:15 /4/2025, *Accepted*:29/4/2025, *Published*: 1/6/2026.

Abstract

This study aims to measure the impact of political stability on economic stability and determine the direction of their mutual relationship by examining selected cases from Arab countries. The main problem of the study crystallizes in understanding the mutual impact between political and economic stability in Arab countries. We note that, despite some similarities in their economic nature, their economic performance and political stability differ significantly. The study assumes a positive relationship between political and economic stability, as political stability directly influences economic indicators, thereby enhancing economic growth and fostering a stable business environment. To test its hypothesis and achieve its goal, the study combines quantitative and descriptive approaches to examine the relationship between political and economic stability across 15 Arab countries during the period (1996-2022). The study reached several conclusions, the most important of which are: We note that economic stability in most oil-producing countries is largely independent of the quality of economic performance, as it is closely linked to global oil markets. In some countries, economic stability contributes to political stability, especially when the economy enhances political legitimacy and buys political peace (such as Saudi Arabia, Jordan, and Iraq). However, in countries that rely on natural resources and possess strong political institutions, the causal relationship between political and economic stability is less clear. The study makes several key recommendations, most notably strengthening democratic institutions and good governance by building strong political institutions that support political participation, multipartyism, and civil liberties, and by enhancing transparency and accountability, thereby strengthening the state's ability to adapt to political and economic crises.

Keywords:
Political stability, economic stability, Arab countries, causality, Toda-Yamamoto

ورقة بحثية

العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.. دراسة حالة الدول العربية

عبدالحكيم طارق متعب[1]، مفيد ذنون يونس الملا ذنون[2]

[1،2] قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق

المؤلف المراسل: عبدالحكيم طارق متعب
(abdulhakeem.22bap10@student.uomosul.edu.iq)

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63457

تاريخ المقالة: *الاستلام:* 2025/2/4، *التعديل،التنقيح:* 2025/4/15؛ *القبول:* 2025/4/29، *النشر :* 2026/6/1

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي، وتحديد اتجاه العلاقة المتبادلة بينهما، من خلال دراسة حالات مختارة من الدول العربية. وتتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في فهم التأثير المتبادل بين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية. نلاحظ أنه على الرغم من تشابه بعض جوانبها الاقتصادية، إلا أن أداءها الاقتصادي واستقرارها السياسي يختلفان اختلافًا كبيرًا. تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، حيث يؤثر الاستقرار السياسي بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة أعمال مستقرة. ولاختبار هذه الفرضية وتحقيق هدفها، تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهجين الكمي والوصفي لدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في خمس عشرة حالة من الدول العربية خلال الفترة (1996-2022). وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها: نلاحظ أن الاستقرار الاقتصادي في معظم الدول المنتجة للنفط منفصل عن جودة الأداء الاقتصادي، لارتباطه الوثيق بأسواق النفط العالمية. في بعض الدول، يُسهم الاستقرار الاقتصادي في الاستقرار السياسي، لا سيما عندما يُستخدم الاقتصاد كوسيلة لتعزيز الشرعية السياسية وكسب السلام السياسي (مثل السعودية والأردن والعراق). مع ذلك، في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتمتلك مؤسسات سياسية قوية، تكون العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي والاقتصادي أقل وضوحًا. توصي الدراسة بعدة توصيات رئيسية، أبرزها: تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحوكمة الرشيدة من خلال بناء مؤسسات سياسية قوية تدعم المشاركة السياسية والتعددية الحزبية والحريات المدنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يُعزز قدرة الدولة على التكيف مع الأزمات السياسية والاقتصادية.

الكلمات الرئيسية:

الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، الدول العربية، السببية، تودا–ياماموتو.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (45)، العدد (150)،
حزيران 2026

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: متعب، عبدالحكيم طارق. الملا ذنون، مفيد ذنون يونس. (2026). العلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.. دراسة حالة الدول العربية. *تنمية الرافدين*، 45 (150)،9-30.
https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63457

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

المقدمة

دائما ما تحاط العلاقة بين السياسة والاقتصاد بتساؤل مهم حول تأثير أحدهما على الأخر، بل ويمتد التساؤل الى ان أيهما له التأثير الأكبر واليد الطولى على الأخر؟، ونحن هنا في بحثنا بصدد تقديم سؤالنا البحثي عن ماهية هذه العلاقة. إذ تواجه الدول العربية تحديات سياسية واقتصادية متشابكة، حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي على الأداء الاقتصادي، في حين قد يؤدي التذبذب الاقتصادي إلى مزيد من التوترات السياسية. ومع ذلك، يبقى التساؤل قائماً: هل يؤدي الاستقرار السياسي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أم أن الاستقرار الاقتصادي هو العامل الأساسي في تحقيق الاستقرار السياسي؟

تأتي أهمية هذا البحث من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول العربية ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، والتي تمتلك موارد طبيعية غنية، لا سيما النفط والغاز، مما جعلها محط أنظار القوى الدولية وميداناً للتدخلات الخارجية. وقد أدى ذلك إلى فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بفعل الأزمات السياسية، والاضطرابات الاجتماعية، والصراعات الداخلية، مما أثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي لهذه الدول. لذا، فإن دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الدول يعد موضوعاً حيوياً ذا تأثير بالغ، ليس فقط على رفاهية شعوب المنطقة ومستقبلها، بل أيضاً على الاستقرار الإقليمي والعالمي. كما أن غياب الدراسات التي تناولت العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية خلال هذه الفترة يجعل من هذا البحث إضافة نوعية تسد فجوة معرفية مهمة.

1.2.مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة الأساسية في فهم الأثر المتبادل بين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية، اذ نلاحظ انه بالرغم من تشابه بعضها في طبيعتها الاقتصادية، إلا أن أداءها الاقتصادي واستقرارها السياسي يختلفان بشكل كبير، على سبيل المثال، تتباين الدول الريعية في استقرارها السياسي ومستوى أدائها الاقتصادي رغم اعتمادها على الموارد الطبيعية نفسها، وتختلف الدول غير النفطية أيضًا في أدائها واستقرارها بناءً على ظروفها الخاصة، وبالمثل، تُظهر الدول التي مرت بظروف سياسية متشابهة نتائج متباينة؛ إذ تحول بعضها إلى نزاعات طويلة الأمد، في حين نجحت دول أخرى في تحقيق انتقال سياسي أكثر استقرارًا، مما يعكس التباين الكبير في تأثير الأحداث على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

1.3.أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية من خلال فهم التحولات السياسية والاقتصادية خاصة في منطقة ذات خصوصية في تنوعها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي مثل الدول العربية، والتي غالباً ما تتداخل هذه العوامل مع التدخلات الدولية وتنعكس على سياسات الدول ومصائرها، علاوةً على ذلك، تُعد هذه الدراسات أداة أساسية لتحليل المخاطر المحتملة التي تواجه المنطقة، وتقييم انعكاساتها على أداء النظم السياسية والاقتصادية وأسباب عدم استقرارها.

1.4. هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لخلاصات بحثية تقيس تأثير الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي وتحديد اتجاه العلاقة المتبادلة بينهما من خلال دراسة حالات منتقاة من الدول العربية.

1.5. فرضية الدراسة

تفترض الدراسة ان هنالك علاقة موجبة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، اذ يؤثر الاستقرار السياسي بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة مستقرة للأعمال، ومن جانب اخر نفترض وجود علاقة تبادلية يؤثر فيها الاستقرار الاقتصادي على المؤشرات الاقتصادية التي بدورها تدعم استقرار المجتمع وتقلل من احتمالية حدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، مما يسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي.

1.6. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة في سبيل اختبار فرضيتها وتحقيق هدفها على الجمع بين المنهجين الكمي والوصفي لدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي لخمس عشرة حالة من الدول العربية خلال المدة (1996-2022)، اذ تم الاعتماد على البيانات الموثوقة من البنك الدولي، ما يضمن دقة التحليل الكمي ويعزز فهم النتائج من خلال ربطها بالسياق الواقعي للبلدان المدروسة.

2- مفهوم الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي

من الواضح إننا إذا نظرنا إلى المفاهيم المختلفة للاستقرار السياسي فسنجد أنها مثيرة للجدل ومتباينة، فقد تم تناولها بعدة طرق وأبعاد مختلفة. فهو كمفهوم غير واضح المعالم، يساويه كل من (Zamani,2020,777-778; Hurwitz,1973) بطول فترة بقاء الحكومة وقدرتها على الاستمرار وعدم تغييرها بأسلوب غير دستوري وفجائي، او حتى دستوري كما يصفه (Alesina et al. 1996-A). كما يذكر (Taylor & Herman,1971) بان الاستقرار السياسي يتحقق من منطلق غياب العنف والإرهاب والنزاعات الداخلية والخارجية.

كما يقترن الاستقرار السياسي بشرعية النظام وثقة المواطنين بالحكومة ومؤسساتها، أي انه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة الحاكمة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية، ووجود نظام مقبول جماهيريا، وعلى العكس من ذلك يسبب الاختلال في مستوى العلاقات إلى عدم استقرار سياسي، وقد ايد ذلك (Janczuk, 2021).

وذهب (North, 1990) بان الاستقرار السياسي يرتبط بالاستقرار المؤسسي وعدم وجود تغيير هيكلي في التكوين الأساسي للنظام السياسي، كما يعرفه كامبوس ونوجنت بأنه غياب التغيرات الحكومية بواسطة الأشكال المنتظمة وغير المنتظمة، على سبيل المثال، الثورات والانقلابات والحروب الأهلية والاغتيالات السياسية (Campos,& Nugent,2002).

كما يوصف بانه سمة مجتمعية تجمع بين مختلف المفاهيم والأساليب الأخرى، وعلى سبيل المثال يشير له (carmignani,2009) بانه يعتمد على الشرعية والمساواة في تقاسم السلطة بشكل متوازن بين فئات

الشعب، ويربطه بالتنمية الاقتصادية والشرعية والمساواة فضلا عن اعتماده على قدرة النظام في تقديم الخدمات بفعالية وتوفير الأمن والعدالة للمجتمع، والتي تحدد من خلال رفاهية المجتمعات ومعدل مرتفع من النمو الاقتصادي، وتوزيع متساوي للدخل، وقدرة سياسية عالية، وأحزاب سياسية مؤسسية ذات قاعدة واسعة (Reimeingam, 2014)

تشير هيئة الأمم المتحدة (UN) إلى الاستقرار السياسي، على انه الحالة التي تكون فيها السلطات الحكومية قادرة على ممارسة سلطتها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل فعال وبدون انقطاعات كبيرة، والقدرة على حل النزاعات السياسية بطرق سلمية ومنظمة، وبناء مؤسسات قوية وتعزيز حكم القانون (Thakur, 2006). أما البنك الدولي (WB) فيعرف الاستقرار السياسي على أنه القدرة على الحفاظ على السلام، وتوفير بيئة سياسية تسمح بنمو اقتصادي وتنمية اجتماعية واقتصادية. ويقدم البنك الدولي مؤشرا للاستقرار السياسي من ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية يقيس مدى احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب، ويعطي تقدير درجة الدولة على المؤشر الكلي، بما يتراوح بين −2.5 إلى 2.5 وهو ما سنستخدمه في دراستنا لقياس حالة الاستقرار السياسي في الدول العربية (World Bank, 2022).

أما وكالة موديز و ستاندر وبورز (Moody's & standard and poor's) للتصنيفات الائتمانية والتي تعتمد في تصنيفاتها على معايير عدة ، منها حالة الاستقرار السياسي، فقد أشارت إلى ان مفهوم الاستقرار السياسي يتصل بالمخاطر السيادية للدولة والهشاشة في ماليتها وقوة عملتها الوطنية ويعتمد على استقرار الحكومة، وقدرتها على البقاء في السلطة بدون إزاحتها بالقوة والتمرد، واستقرارها القانوني والقدرة على تطبيقه بشكل منتظم وعادل دون تدخلات سياسية غير مشروعة (Heinrichs& Stanoeva, 2013) (Cantor& Packer, 1996).

لذلك وفي الآونة الأخيرة، يبدو أن الباحثين والممارسين قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار السياسي واقع متعدد الأوجه، ويعتمد على محددات مختلفة، بنيوية وعارضة، تتراوح بين الترتيبات المؤسسية والمأزق الدولي الذي تعيشه دولة ما. لذلك فإن التعريف العملي الواسع للاستقرار السياسي يجب أن يأخذ في الحسبان مفاهيم ومؤشرات متعددة، مثل عدم المساواة (مؤشر جيني)، الشرعية السياسية (مستوى دعم الحكومة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية)، القيود المفروضة على النظام مثل القيود الاقتصادية التي تواجهها الحكومة في تلبية احتياجات مواطنيها والعلاقات الإقليمية والدولية السياسية وتكاملها الاقتصادي.

ومع أننا استخدمنا في دراستنا مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب والذي يقيس درجة الاستقرار السياسي من خلال مفهوم أحادي وهو جانب غياب العنف لأنه يعكس ارتباطا قويا بالحالة الخاصة لدراستنا وهي الدول العربية، والتي غالبا ما يرتبط عدم استقرار السياسي فيها بما تشهده من أعمال عنف بغض النظر عن نوعها، إلا أننا لانتبناه ولا نعممه كمفهوم للاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي في معناه المتكامل يشمل أبعادا أوسع واكثر تعقيدا، ويمكن اعتباره ظاهرة هرمية تأزريه، تنعكس من وعي الأفكار المجتمعية، وتعتمد على العدالة والمساواة في تلبية الحاجات الاقتصادية، تدعم استدامتها الحريات المدنية والعلاقات الدولية او الأبعاد السياسية.

اما مفهوم الاستقرار الاقتصاد وبرغم أن جميع الاقتصادات تسعى لتحقيق أفضل أداء اقتصادي يمنع أي اختلالات هيكلية، إلا أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ليس موحدًا، ويختلف تعريفه ونهجه من دولة لأخرى حسب حجم الاقتصاد وطبيعته، مما يجعل فهمه متغيرًا تبعًا للظروف الاقتصادية لكل بلد. إذ تبنى بعضهم نهجا يوكد فيه على ان جميع الاقتصادات مستقرة مالم تمر بظروف تقلب شديدة، (دراوسي، 2013). ويضيف على ذلك (Hausmann & Gavin, 1996) ان هذه التقلبات هي نسبية وماهي إلا جزء من استقراره الطبيعي. وانه حالة من التوازن طالما تبقى الانحرافات عنها محدودة كما يوضحه(Hansson & Helgesson. 2003)

كما عد ستيجليتز (Stiglitz.2003) الاستقرار الاقتصادي بانه خليط متجانس مآبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ودور الحكومة الفعال لتحقيقه. ويضيف (Amartya Sen)، مبدا العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة، لخلق حالة من التوازن وضمان رفاهية جميع الأفراد (عثمانية.2018) (Gotoh.2021). وهناك من ركز على الاستقرار الاقتصادي عبر مساواته بالنمو الاقتصادي مثل (Bach,1950; Mankiw.2009; Özpençe.2017). وجمع متغيرات الاستقرار الاقتصادي وعرفه على انه معدل النمو الأمثل المتوافق مع القوى العاملة وعوامل الإنتاج مع توافر الموارد الأخرى. على ان تكون الأسعار مستقرة.

3. العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي نظريا وتجريبيا

تؤدي الاضطرابات السياسية المتمثلة بالاحتجاجات العنيفة، الحروب الأهلية، الانقلابات وتأثير الأيدولوجيات الدينية والسياسية، التدخلات الأجنبية، الانقسامات العرقية والطائفية والتغيرات الحكومية المتكررة، الفساد وسوء الإدارة إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية من خلال عدم اليقين في الأوضاع الاقتصادية، مما يثبط المستثمرين ويعوق النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس. إذ يوفر الاستقرار السياسي سياسيات حكومية مستقرة قادرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية وتحسين البيئة الاستثمارية التي تساعد على زيادة اليقين وتشجع على الاستثمارات المحلية والدولية، حيث توفر البيئة السياسية المستقرة ضمانات قانونية وأمنية لرؤوس الأموال، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وفرص العمل ويقلل من مستوى البطالة ويبعث على الرضا لدى المواطنين ويقلل من السخط المجتمعي وبالتالي يزيد من النمو الاقتصادي وينعكس على الأداء والاستقرار الاقتصادي. (نجا، 2016)

أما الاقتصاد المستقر والذي يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي عبر زيادة الثقة في المؤسسات الحكومية، فيفسر من خلال زيادة ثقة المواطنين في الحكومات وقدرتها على إدارة شؤون البلاد وتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، فضلا عن انه يساهم في تحسين مستوى المعيشة، من خلال خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل وتقليل حالات الفقر واللامساواة وتخفض البطالة، مما يقلل من احتمالية الانخراط في أنشطة سياسية معارضة أو احتجاجات ومظاهرات وأعمال عنف، مما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي. كما يعمل الاستقرار الاقتصادي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي. مما يساهم في خلق بيئة سياسية أكثر استقرارًا، حيث يمنح الفرصة للحكومات من تنفيذ سياساتها التنموية دون معوقات، والتي تكون من ضمنها تطبيق سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وعلاوة على ذلك تساهم معدلات التضخم المستهدفة في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة وتعمل على التوازن في ميزان المدفوعات مما يوفر القوة في قيمة العملة الوطنية،

وتساهم كل هذه الأليات الاقتصادية في زيادة رفاهية الشعوب والتي تكون لها أثار إيجابية على تحقيق الاستقرار السياسي.(Weiner & Hoselitz 1961)

تتباين الأبحاث حول تحديد اتجاه العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي، فيعتقد البعض بان الاستقرار الاقتصادي هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي. إذ تشير الى ان تعزيز الاستقرار الاقتصادي يسهم في حل المشكلات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والتهديدات بالعنف وتوجهاتها باتجاه الشمولية والاستبداد من جهة، والفوضى التي تحدث من جهة أخرى. ويؤيد ذلك كل من (الشين،2016 516) (Paldam, 1998; Javaid et al, 2024). ويؤكد كامبوس ونوجنت إن التأثير قد يصل إلى تغييرات في ميزان القوى للأحزاب الحاكمة، وأنها من الممكن ان تنحل وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (Campos & Nugent 2002). وفي نفس الاتجاه يؤكد كل من (Lichbach, 1989; Alesina & Perotti, 1996-B) بان السخط والعنف السياسي الذي يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي يرتبط بقوة بسوء توزيع الدخل وعدم المساواة والحرمان والفقر، وهو نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية، ويضيف (Londregan & Poole 1990) بان تأثير سوء المعيشة قد يصل الى حد احتمالية حدوث الانقلابات والإطاحة بالحكومات وازاحتها بالقوة.

أما الراي الثاني فيعتقد بان الاستقرار السياسي سبب اساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو، إذ كشف(Nomor & Iorember, 2017; Diken et al, 2018; Acar, 2020; Ghanayem et al,2023) بان هنالك علاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وان الاستقرار السياسي يولد الاستقرار الاقتصادي. ويضيف (Diken) انه في الأمد القريب لا يوجد علاقة بين الاستقرار السياسي والنمو. وفي نفس الاتجاه يظهر (Abdelhameed & Rashdan, 2021) بان هنالك علاقة سالبة بين عدم الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي وبشكل مباشر من خلال معدل النمو ونسبة الاستثمار. ويثبت (Meyer,2019)بان الاستقرار السياسي المدعوم بالجودة المؤسسية يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، وأن مكافحة الفساد والاستقرار السياسي لهما آثار إيجابية على الاستقرار الاقتصادي.

ويفترض الراي الأخر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي وأن الاستقرار السياسي يعد مؤشرا هاما للاستقرار الاقتصادي والعكس بالعكس ;Georgiou et al, 2015) (Dalyop, 2018; Yorucu & Kirikkaleli 2021; Milasaite & Micic, 2022 . كما يظهِر (Papaioannou,2020; Blum & Gründler2020) وجود علاقة سلبية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وأنها ثنائية الاتجاه.

وخلافا لذلك يثبت (Almula–Dhanoon,2021) عدم وجود علاقة سببية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي اذ يؤكد عدم وجود علاقة سببية واضحة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لبعض دول الشرق الاوسط. كما كشفت دراسة(Rizwanul& Hussain, 2020) في باكستان وجود علاقة سببية غير مهمة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وتؤكد الأدبيات في سياقات متنوعة وعبر مختلف البلدان والفترات الزمنية، أن البلدان التي تتمتع باستقرار سياسي أفضل تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة مقارنة بالدول التي تعاني من عدم

الاستقرار. هذا الأمر يمكن ملاحظته في دولة مثل ليبيا بعد الإطاحة بالنظام في 2011، حيث عاشت حالة من عدم الاستقرار السياسي، ما أدى إلى انخفاض حاد في النمو الاقتصادي وتدهور البنية التحتية. اذ بلغ معدل النمو على سبيل المثال عام 2010 5% ورغم تعافيه لفترة بسيطة عام 2011 الا انه حقق تدهور حاد خاصة بعد اندلاع الحرب الاهلية عام 2013 بمعدل وصل -18%. وعلى العكس من ذلك في الإمارات العربية المتحدة، نلاحظ مساهمة استقرارها السياسي في تعزيز النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات، مما جعلها من أسرع الاقتصادات نمواً في المنطقة.

4. المنهجية والبيانات

يهتم هذا القسم بتوصيف اختبار السببية المناسب بهدف معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي. إذ سيتم استخدام مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب ممثلا للاستقرار السياسي، وسنستخدم معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ممثلا للاستقرار الاقتصادي والذي يعد أحد اهم المؤشرات الرئيسية لقياس الاستقرار الاقتصادي.

اشتمل البحث على متغيرين وكما هو موضح في الجدول (1)، حيث تم تجميع بيانات كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا عن الاستقرار الاقتصادي من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank,2022) مؤشرات التنمية العالمية (WDI) كما تم اخذ مؤشر الاستقرار السياسي من مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). حيث سيتم الإشارة الى متغير الاستقرار السياسي بالرمز X بينما سيتم الإشارة الاستقرار الاقتصادي بالرمز Y. كما قمنا بتعويض بعض القيم المفقودة للبيانات بطريقة المربعات الصغرى في بعض دول العينة، وأيضا قمنا بتعديل بيانات الاستقرار السياسي بإضافة 2.5 ولكل مشاهدة لكي نتخلص من القيم السالبة، وهكذا ستقع قيم المؤشر بين (0 إلى 5) بدلا من (-2.5 إلى +2.5) كما في المصدر.

4.1. الحدود الزمانية: غطى البحث بيانات سنوية لسلاسل زمنية مداها (27) سنة ممتدة من (1996-2022).

4.2. الحدود المكانية: شملت عينة البحث (15) حالة من الدول العربية وهي (الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، والأمارات) اذ تم اختيار مجموعة البلدان هذه، بناء على توفر بياناتها الموثوقة والشاملة للفترة الزمنية للبحث. وايضا على مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتنوعة. اذ تميزت دول العينة المختارة بتنوع الأنظمة السياسية الحاكمة فيها، وهو ما يمنحنا الفرصة لبحث تأثير تنوع هذه الأنظمة على العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلا عن تأثير الأحداث السياسية الكبيرة التي مرت بها، والتي مازالت تلقي بظلالها على الدول العربية، علاوة على ذلك، حجم وتنوع الاقتصادات في دول العينة، يعطينا الفرصة لدراسة تأثير هذا التنوع على الاستقرار السياسي وفي سياقات اقتصادية مختلفة، ناهيك عن التنوع الاجتماعي الموجود بين أفراد مجتمعاتها. لذلك فإننا نعتقد بان البحث في هذا التنوع السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجعل من دول العينة نموذجا مثاليا لتحديد العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.

4.3. طبيعة البيانات: استخدم البحث بيانات السلاسل الزمنية السنوية لخمسة عشر دولة من الدول العربية، وبصورة منفردة.

4.4. اختبار (Toda–Yamamoto Causality Test 1995) للسببية:

تعتمد منهجية هذا البحث بشكل أساسي على طريقة تودا ياماموتو، وكما هو معلوم فإن هذه الطريقة تستخدم لاختبار السببية قصيرة المدى، وتكمن ميزة الطريقة في إمكانية تطبيقها على مستوى VARs للمتغيرات الثابتة أو المتكاملة أو المتكاملة بشكل مشترك. وتتضمن طريقة تودا ياماموتو تقدير نموذج VAR الموسع (k + d–max)، حيث يمثل k طول التأخر الأمثل في نموذج VAR الأصلي، بينما يمثل d–max أقصى ترتيب لتكامل المتغيرات المتضمنة في النموذج، ثم يتم إجراء اختبار W–Wald لإيجاد متغير للسببية بين المتغيرات. ومن اجل تطبيق منهجية (Toda– Yamamoto) هنالك عدة مراحل لابد من البدء بها لتطبيق اختبار السببية لتودا–ياماموتو وتتضمن: (Almula–Dhanoon,2021,297–298)) –(Dembure & Ziramba.2016,59–60)

أ. تحديد درجة التكامل القصوى (d–max):

تتمثل في دراسة استقراريه السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية، وبالتالي استخراج درجة التكامل القصوى اي (عند اي فرق استقرت جميع المتغيرات)، ويتم ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة وبأحد اختباراته، على سبيل المثال، اختبار،(PP) واختبار (LLC).

ب. تحديد فترة التأخير الأمثل (k):

يتم الحصول عليها من خلال تقدير نموذج (Vector Autoregressive Model –VAR) للمتغيرات في مستوياتهم (السلاسل الأصلية)، والذي يمكن تحقيقه عن طريق اختبار فترة الإبطاء المثلى (VAR Lag Order Selection) حيث يتم تحديد فترة التأخير الأمثل من خلال المعايير الإحصائية التالية: معيار أكايكي للمعلومات (Akaike Information Criterion – AIC) ومعيار شوارتز/بيزيان للمعلومات (Schwarz/Bayesian Information Criterion – SIC/BIC) ومعيار حنان–كوين (Hannan–Quinn Criterion – HQC) واحتمال تصحيح النهاية (Final Prediction Error – FPE) واختبار نسبة الاحتمالية (Likelihood Ratio Test – LR) ثم يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل،

ج. اختبار السببية:

يتم ذلك بالاعتماد على اختبار والد المعدل (MWald) بهدف اختبار القيود المفوضة على معلمات متجه الانحدار الذاتي المطور (الترتيب المتأخر – p) (VAR) ، ويمكن الحصول على (p) من خلال إضافة درجة التكامل القصوى إضافة لفترة التأخير الأمثل وكما يأتي:

P=k+ (d–max)،،،(2)

ويتبع هذا الاختبار توزيع كاي تربيع (Chi– Squared) مع عدد P درجات حرية. وتوضح المعادلات كيف يعتمد كل متغير من متغيرات النموذج على القيم المتأخرة لكل من المتغيرات الأخرى.

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{k+Dmax} \beta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k+Dmax} \beta_1 x_{t-1} + \epsilon_{1t}$$

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{k+Dmax} \beta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k+Dmax} \beta_1 x_{t-1} + +\epsilon_{2t}$$

حيث ان: Y_t القيمة الحالية للمتغير الاستقرار الاقتصادي، و x_t.:هي القيم الحالية للمتغير الاستقرار السياسي، وDmax+k : مجموع التأخيرات المستخدمة، و βi: معاملات التأخير لكل متغير، وϵit : الخطأ العشوائي (المتبقي) لكل معادلة، و t : الزمن

5. النتائج

للحصول على معلومات حول العلاقة السببية بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في الدول العربية، باستخدام اختبار السببية(Toda–Yamamoto 1995) القائم على إحصاء Wald، والذي يتم توزيعه وفقًا لتوزيع مربع كاي. لابد من أجراء ثلاث اختبارات وكما يأتي:

أ. اختبار جذر الوحدة

لتحديد ترتيب التكامل الأقصى (d–max)، يتم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (Augmented Dickey–Fuller – ADF) على بيانات السلاسل الزمنية، وذلك للتحقق من درجة تكامل المتغيرات. توضح نتائج الاختبار، كما هو موضح في الجدول (1) مدى استقرارية السلاسل الزمنية لكل دولة.

تشير النتائج إلى أن متغيري الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي غير مستقرين في جميع الحالات، وفقًا لفرضية العدم، باستثناء العراق، الذي أظهر استقرارًا عند المستوى، مما يتطلب أخذ الفرق الأول للوصول إلى الاستقرارية لباقي الحالات.

وبناءً على ذلك، يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم استقرار السلاسل الزمنية لجميع الحالات عند أخذ الفرق الأول، باستثناء كل من الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس، والإمارات، حيث تتطلب باقي الحالات أخذ الفرق الثاني للوصول إلى الاستقرار. حيث استقرت السلسلة الزمنية لكل من البحرين، الكويت، وليبيا، بعد أخذ الفرق الثاني، وذلك استنادًا إلى القيمة الاحتمالية (P–value) المصاحبة لكل متغير في كل حالة.

الجدول (1). اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller - ADF)

At second		At First				At Level				
X		x		y		X		y		الدولة
t	p	t	p	t	p	T	p	t	p	
….	….	-5.128	**0.0004**	….	….	-1.394	0.5694	-3.871	**0.0069**	**الجزائر**
-5.705	**0.0001**	-1.068	0.7084	….	….	-2.379	0.1591	-3.094	**0.0395**	**البحرين**
….	….	-3.825	**0.0079**	-3.761	**0.0111**	-1.017	0.7319	-2.398	0.1520	**مصر**
….	….	….	….	….	….	-5.814	**0.0001**	-4.103	**0.0048**	**العراق**
….	….	-8.306	**0.0000**	-6.493	**0.0000**	-1.963	0.3002	-1.888	0.3322	**الأردن**
-3.433	**0.0213**	-2.949	0.0565			-2.443	0.1406	-3.222	**0.0300**	**الكويت**
….	….	-3.249	**0.0293**	-7.045	**0.0000**	-1.887	0.3325	-2.159	0.2249	**لبنان**
-5.667	**0.0001**	-2.663	0.0944	….	….	-1.212	0.6529	-5.284	**0.0003**	**ليبيا**
….	….	-4.991	**0.0005**	….	….	-1.589	0.4739	-8.860	**0.0000**	**المغرب**

عمان	**0.0211**	-3.383	0.4053	-1.729	….	….	**0.0116**	-3.659	….	….
قطر	0.6682	-1.176	**0.0013**	-4.770	**0.0000**	-9.761	….	….	….	….
السعودية	0.3611	-1.819	0.6558	-1.205	**0.0036**	-4.288	**0.0000**	-9.069	….	….
السودان	**0.0328**	-3.181	0.1271	-2.503	….	….	**0.0003**	-5.168	….	….
تونس	**0.0025**	-4.294	0.7685	-0.911	….	….	**0.0032**	-4.211	….	….
الأمارات	**0.0033**	-4.180	0.683	-1.141	….	….	**0.0013**	-4.656	….	….

المصدر: من أعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج EViews 10.

يوضح الجدول (2) أن d–max ظهر مساويًا لـــ 1 في 11 دولة وهي الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس والأمارات، حيث كان أحد المتغيرين أو كلاهما مستقرًا عند الفرق الأول. وكان d–max مساويًا لـ 2 في البحرين والكويت وليبيا، بينما ظهر العراق مساويا لـ 0، اذ استقر المتغيرين عند المستوى.

الجدول (2) ترتيب التكامل الأقصى (d–max)

الدولة	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	السودان	تونس	الأمارات
D-max	1	2	1	0	1	2	1	2	1	1	1	1	1	1	1

المصدر: من أعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج EViews 10.

بعد ان قمنا بتحديد قيمة (d–max) لنماذج VAR لكل دولة، ننتقل في الخطوة الثانية إلى تحديد ترتيب التأخير الأمثل (k).

ب. **تحديد فترة التأخير الأمثل (k):** ويتم الحصـــول علي تحديد فترة التأخير الأمثل من خلال تقدير نموذج (Vector Autoregressive Model –VAR) للمتغيرات في مســتوياتهم، والذي يمكن تحقيقه عن طريق اختبار فترة الإبطاء المثلى (VAR Lag Order Selection) باختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل وباستخدام المعايير التي تتبعه HQ، SC، AIC، LR،FPE

حيث اشــرث نتائج الاختبار في الجدول (3) إلى ان الترتيب الأمثل (k) كان في 9 دول عند الإبطاء الأول وهي كل من الجزائر والبحرين ومصــر والعراق والكويت وعمان والسـودان وتونس والأمارات بينما اشـرث 4 دول وهي لبنان والمغرب وقطر والسـعودية ان أفضـل إبطاء هو الثاني فيما اشـرث دولتان بان أفضـل إبطاء هو الرابع وهي الأردن وليبيا.

الجدول (3). نتائج اختبار نموذج (VAR Lag Order Selection Criteria)

الدولة	LR	FPE	AIC	SC	HQ	K
الجزائر	1	1	1	1	1	**1**
البحرين	1	1	1	1	1	**1**
مصر	1	1	2	1	1	**1**
العراق	1	1	1	1	1	**1**
الأردن	4	4	4	1	4	**4**
الكويت	1	1	1	1	1	**1**
لبنان	1	2	2	1	2	**2**
ليبيا	4	4	4	4	4	**4**
المغرب	2	2	2	2	2	**2**

عمان	1	1	1	1	1	**1**
قطر	1	2	2	1	2	**2**
السعودية	2	2	4	2	2	**2**
السودان	1	1	1	1	1	**1**
تونس	1	1	4	1	1	**1**
الأمارات	1	4	4	1	1	**1**

المصدر : من أعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج EViews 10.

ج. اختبار السببية: ويتم ذلك بالاعتماد على اختبار والد المعدل (MWald) بهدف اختبار القيود المفوضة على معلمات متجه الانحدار الذاتي المطور (الترتيب المتأخر– p) (VAR) ، ويمكن الحصـــول على (p) من خلال إضافة درجة التكامل القصوى إضافة لفترة التأخير الأمثل.

P=k+ (d-max)‘‘ (1)

حيث pهي الترتيب المتأخر وk فترة التأخير الأمثل (d–max) درجة التكامل القصـــوى. وبعد ان حصـــلنا على الترتيب المتأخر(p) لكل حالة من حالات الدول العربية وكما موضــــح في الجدول (4) يمكننا الأن البدا باختبار السـببية تودا– ياماموتو للتحقق من اتجاه السـببية بين الاسـتقرار السـياسـي والاسـتقرار الاقتصـادي، من خلال استخدام اختبار(VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests)

الجدول (4). الترتيب المتأخر (p) للدول العربية للفترة 1996–2022

الدولة	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	السودان	تونس	الأمارات
k	1	1	1	1	4	1	2	4	2	1	2	2	1	1	1
d-max	1	2	1	0	1	2	1	2	1	1	1	1	1	1	1
p	2	3	2	1	5	3	3	6	3	2	3	3	2	2	2

المصدر: من أعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج EViews 10.

وتنص الفرضـــية العدمية في هذا الاختبار على ان غياب الســـببية بين المتغيرات يعني ان الاحتمالية تكون أكبر من (0.05) أو (0.1). أما الفرضـــية البديلة فتعني ان هنالك علاقة ســـببية بين المتغيرات إذا كانت قيمة الاحتمالية لها اقل من (0.05) أو من (0.1).

وتكشف نتائج اختبار السببية تودا–ياماموتو في الجدول (5) ما يأتي:

1. وجود علاقة سببية من الاستقرار السياسي إلى الاستقرار الاقتصادي في دولتان وهي كل من مصر وليبيا وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة لهما والتي ظهرت في مصر اقل من 5% وفي ليبيا اقل من 10%، مما يشير إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول.

ولعل أفضل تفسير لسببية تأثير الاستقرار السياسي على الاستقرار الاقتصادي وخاصة في مصر وليبيا هي تلك الاحداث والاضطرابات التي مرت على دول الربيع العربي والتي توضح عمليا نتيجة العلاقة السببية التي توصلنا اليها من الاستقرار السياسي إلى الاستقرار الاقتصادي.

حيث أدى عدم الاسـتقرار السـياسـي المصـاحب للتحولات السـياسـية إلى انخفاض النمو الاقتصـادي من 5.15% عام 2010 إلى 1.76% عام 2011، في مصر بينما انخفض في ليبيا على إثر توقف صادرات النفط

بسبب اشتداد الحرب من 5% الى–50% ولنفس المدة. كما أدت الاحداث اللاحقة في ليبيا إلى عودة المهاجرين إلى مصر مما أدى إلى انخفاض تحويلات العاملين المرسلة من ليبيا إلى مصر، وارتفاع معدل البطالة، فضلا عن الانخفاض الكبير في الاستثمارات. إذ ساهم عدم اليقين المتولد من عدم الاستقرار السياسي الناتج عن تدهور الحالة الامنية في انخفاض مؤشرات الاسواق المالية واتسعت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية، وازدادت احجام القروض المتعثرة، وتدفقت رؤوس الاموال إلى الخارج وخاصة في مصر، وتم تخفيض التصنيف الائتماني للدولتين حسب تقرير آفاق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2012 (Afaq,2012) (IMF,2012,16).

2. وجود علاقة سببية من الاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار السياسي في كل من العراق والأردن والسعودية وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة لهم والتي ظهرت اقل من 5% مع وجود علاقة سببية ضعيفة في كل من المغرب وتونس وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة لهما والتي ظهرت اقل من 10%، مما يدل على أن الاستقرار الاقتصادي يؤثر على الاستقرار السياسي بنسب متفاوتة في هذه البلدان.

يمكن تفسير العلاقة السببية من الاستقرار الاقتصادي باتجاه الاستقرار السياسي من خلال أهمية الاستقرار الاقتصادي الراسخة في كل من الأدبيات النظرية والتجريبية، بان الأداء الاقتصادي الضعيف يكون سبب رئيسي في تحديد انخفاض الدعم الشعبي للنظام، وفي كل الاحوال ان كانت دولة ديمقراطية والدستور يسمح بإنهاء الحكومة مبكراً و/أو لحين انتهاء ولايتها. لذلك فإن بقاء الحكومة في السلطة سيكون مرهونا غالبا بالظروف الاقتصادية الأساسية. أما إذا كان النظام استبدادي ومع انه سيأخذ وقتاً اطول في التغيير بسبب أساليب القمع، الا انه في نهاية المطاف سيكون قد ولّد حالة سخط في أوساط الشعب، مما يدفعهم للخروج على الحاكم، وبالتالي فان الاستقرار السياسي سيتزعزع في كلتا الحالتين. ويتطابق ذلك مع ما قدمه (Merlo 1998,629–637; Carmignani,2002,249–279) لبعض الأدلة التجريبية على أن الظروف الاقتصادية الأسوأ تضعف من بقاء الحكومة أو النظام السياسي في السلطة.

كما اثبتت الوقائع والاحداث التي شهدتها الدول العربية بان ضعف الاداء الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، المتمثل بارتفاع نسب البطالة، زيادة مستويات الفقر، سوء الأوضاع المعيشية، عدم المساواة في توزيع الثروة، نسب التضخم المرتفعة، تزايد الدين العام وضعف الانفاق الحكومي، ارتفاع عجز الموازنة، فضلا عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي. تساهم جميعها في تقويض الثقة في اقتصاد الدولة وزعزعة الاستقرار السياسي. حيث تزداد الاحتمالات لحالات السخط والتمرد المجتمعي على الحكومات، وقد تتحول إلى احتجاجات وتظاهرات ونزاعات مسلحة تصل إلى مرحلة الاطاحة بالحكومات. على سبيل المثال ما حدث في تونس

إذ ساهم تردي الأوضاع الاقتصادية في تونس جنب إلى جنب مع انعدام الحريات إلى زعزعة الاستقرار السياسي للدولة، اذ انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.9 عام 2010 بعدما كان سجل معدل وصل إلى 6 عام 2007 كما استمرت وتيرة الارتفاع في معدلات البطالة حتى وصلت عام 2010 13%، كما سجلت نسبة الفقر 15.5 والفقر المدقع 4.6% عام 2010، فضلا عن اللامساواة الاقتصادية التي كانت تنتهجها الحكومة، والتي أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي ووصلت في نهاية الامر إلى الاطاحة بالنظام السياسي برمته عام 2011 في تونس (البنك الدولي) بينما يساهم الاستقرار الاقتصادي وعلى سبيل المثال في السعودية من خلال

توزيع الثروة ورفع الحالة المعيشية للأفراد وتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي، الى استقرار سياسي مستدام. فضلا عن بعض الحالات الأخرى مثل العراق والذي تساهم موارده النفطية في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي النسبي حتى في ظل الاضطرابات السياسية بسبب اعتماده على العائدات النفطية مما يوفر موارد رغم الأوضاع السياسية المتقلبة.

3. عدم وجود علاقة سببية: في بعض الدول مثل الجزائر، البحرين، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السودان، الإمارات، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة لهم والتي ظهرت أكبر من 5% و10%.

يمكن تفسير ذلك بسبب الاقتصادات الريعية والتي تعتمد عليها دول مثل الكويت وقطر والإمارات، مما يجعل اقتصادها أقل تأثرًا بالاستقرار السياسي، حيث تضمن العائدات النفطية استقرارًا اقتصاديًا حتى في ظل التحديات السياسية، او الهياكل السياسية القوية على سبيل المثال، في دولة مثل عمان، إذ يساهم وجود مؤسسات سياسية قوية من جعل العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي أقل وضوحًا مقارنة بدول أخرى، او عدم الاستقرار المستمر في دول مثل لبنان والسودان، حيث نلاحظ ان التحديات السياسية والاقتصادية متشابكة بشكل يجعل من الصعب تحديد أيهما يؤثر على الآخر بوضوح. فضلا عن التوازن الاقتصادي والسياسي في دول مثل الجزائر والبحرين إذ قد تكون هذه الدول تمتلك مزيجًا من الاستقرار النسبي في كلا الجانبين، ما يجعل العلاقة السببية غير واضحة إحصائيًا(Belhaj, et al, 2022) .

الجدول(5). اختبار السببية لتودا–ياماموتو (T–Y)

الدولة	x→y		y→x		السببية
	Chi-sq	Prob.	Chi-sq	Prob.	
الجزائر	0.252394	0.6154	0.997476	0.3179	لاتوجد
البحرين	0.846583	0.3575	0.180760	0.6707	لاتوجد
مصر	5.349654	**0.0207**	0.768490	0.3807	**x→y**
العراق	0.075865	0.783	13.97688	**0.0002**	**y→x**
الأردن	2.862644	0.5811	9.750653	**0.0448**	**y→x**
الكويت	1.172063	0.2790	0.040519	0.8405	لاتوجد
لبنان	1.250962	0.5350	0.761365	0.6834	لاتوجد
ليبيا	9.369928	**0.0525**	3.083551	0.5439	**x→y**
المغرب	2.150033	0.3413	5.433606	**0.0661**	**y→x**
عمان	0.577531	0.4473	0.459856	0.4977	لاتوجد
قطر	2.126679	0.3453	2.214089	0.3305	لاتوجد
السعودية	3.588379	0.1663	6.038365	**0.0488**	**y→x**
السودان	0.027846	0.8675	0.001113	0.9734	لاتوجد
تونس	1.524657	0.2169	2.933688	**0.0867**	**y→x**
الأمارات	2.070622	0.1502	0.095648	0.7571	لاتوجد

المصدر: من أعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج EViews 10.

6- الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

ركز بحثنا على دراسة العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي ممثلاً بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب والاستقرار الاقتصادي ممثلا عنه النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لخمسة عشر دولة عربية. حيث توضح نتائج الدراسة أن فرضية العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي لم تتحقق في أغلب الدول العربية وان العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي ليست ثابتة في كل الدول، بل تعتمد على طبيعة الاقتصاد، قوة المؤسسات، ومستوى التنمية السياسية والاقتصادية والعلاقات الدولية. ومن خلال ذلك يمكن ان نستنتج مايأتي:

أ. الدول العربية التي تحكمها أنظمة سلطوية تعتمد على الوسائل الأمنية وليس المشاركة في الحكم والشرعية لضمان الاستقرار السياسي. وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي لا يسبب الاستقرار السياسي.

ب. نلاحظ ان غالبية الدول النفطية يكون الاستقرار الاقتصادي فيها بمعزل عن جودة الأداء الاقتصادي، لأنه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بأسواق النفط العالمية. وذلك لان الاقتصادات الريعية غالبًا لا تتأثر بالحالة السياسية بنفس درجة الدول الغير نفطية، والتي تعتمد في اقتصادها على سبيل المثال على الاستثمارات او السياحة.

ج. الدول ذات الأنظمة السياسية المستقرة والمؤسسات القوية تكون أقل عرضة لتأثير الاضطرابات الاقتصادية على استقرارها السياسي الدول التي تتمتع بمؤسسات سياسية قوية تكون أقل تأثرًا بالتغيرات الاقتصادية، حيث يمكن للحكومات تنفيذ سياسات اقتصادية تحافظ على الاستقرار السياسي حتى في ظل أزمات اقتصادية. اما الدول التي تعاني من أزمات سياسية مستمرة وضعف في المؤسسات، مثل لبنان والسودان، قد يكون من الصعب تحديد العلاقة السببية بسبب التداخل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية.

د. الدول التي تعتمد على القطاعات الإنتاجية والاستثمار الأجنبي أكثر عرضة لتأثير عدم الاستقرار السياسي على اقتصادها. اما الدول التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة قد تحافظ على استقرارها الاقتصادي بغض النظر عن الأوضاع السياسية، مما يجعل العلاقة السببية ضعيفة أو غير واضحة.

هـ. يساهم الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول في تحقيق الاستقرار السياسي، خاصة عندما يكون الاقتصاد وسيلة لتعزيز الشرعية السياسية وشراء السلام السياسي (مثل السعودية والأردن والعراق). اما في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتمتلك مؤسسات سياسية قوية، تكون العلاقة السببية بين الاستقرار السياسي والاقتصادي أقل وضوحًا

وتدعم هذه النتائج النظريات الاقتصادية والسياسية حول العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكنها تؤكد أيضًا أن هذه العلاقة ليست حتمية بل تتأثر بالسياق المحلي لكل دولة وبالتالي فإن الاستقرار السياسي لا يسبب الاستقرار الاقتصادي في كل الدول بل يعتمد على العديد من المحددات المكملة احداها للأخرى والتي من الممكن ان يكون ضعف المشاركة السياسية والتعددية و السيطرة على الفساد وضعف التنمية البشرية وعدم المساواة وغيرها، سببا في ان العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ضعيفة او غير واضحة في عدة دول من الدول العربية.

التوصيات

توصي الدراسة في سبيل تحقيق وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي بان تكون الجهود الاتية متكاملة ومتناسقة مع السياق المحلي لكل دولة لضمان تحقيق نتائج مستدامة لاستقرار الدول العربية وهي كالاتي:

1. تعزيز الاستقرار السياسي عن طريق:

أ. تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحوكمة الرشيدة من خلال بناء مؤسسات سياسية قوية تدعم المشاركة السياسية، التعددية الحزبية، الحريات المدنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الأزمات السياسية والاقتصادية.

ب. تحليل الأسباب التي أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدول العربية التي شهدت أزمات، لتفادي تكرار الأخطاء عبر بناء أنظمة سياسية تدعم الحريات المدنية وتحقق العيش الكريم للفرد.

2. إصلاحات اقتصادية لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة من خلال:

أ. تعزيز البيئة الاقتصادية الداعمة للاستقرار عبر تنويع الاقتصادات الريعية، زيادة نسبة الاستثمار، خفض النفقات الاستهلاكية، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، من خلال تنويع مصادر الدخل، ودعم ريادة الأعمال والاستثمار.مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب. تحسين العلاقات الخارجية والشراكات الإقليمية والدولية لدعم الاستقرار السياسي، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقوية التحالفات الإقليمية لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي ومواجهة التحديات المشتركة.

ت. تطوير استراتيجيات لتعزيز قدرة الدول العربية على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والسياسية من خلال بناء أنظمة مرنة تعتمد على سياسات شاملة تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق استقرار طويل الأمد.

ث. تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية: عبر سياسات توزيع فعالة، وبرامج دعم الفئات الهشة، وتحقيق عدالة الفرص الاقتصادية.

ج. انشاء صندوق سيادي لاستثمار جزء من العائدات النفطية في مشاريع تنموية مستدامة مع توجيه الاستثمارات نحو استغلال الموارد الطبيعية مثل الطاقة المتجددة ، الصناعات التحويلية، والزراعة وغيرها، بهدف تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

3. إصلاح التعليم وتنمية رأس المال البشري عبر:

أ. إعادة هيكلة الأنظمة التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال تضمين مناهج تُعزز التفكير النقدي وريادة الأعمال، مما يساهم في تنمية رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تحويل الزيادة في عدد المتعلمين إلى مكاسب اقتصادية وسياسية ملموسة.

ب. تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي عبر التعليم والتدريب الموجه نحو بناء وعي سياسي واجتماعي يعزز قيم المواطنة والوحدة الوطنية، مما يساهم في زيادة المشاركة السياسية الواعية وإعداد

قادة يتمتعون بالكفاءة والرشـــادة لإدارة الدولة بطرائق تدعم الاســـتقرار الســـياســـي والاقتصـــادي والاجتماعي.

ت. إطلاق برامج توعوية تُعنى بنبذ التفرقة والانقسامات بكل اشكالها من خلال تعزيز مفاهيم وقيم التنوع والمساواة، والعدالة الاجتماعية.

4. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية ورفع مستوى الجودة المؤسسية عن طريق:

أ. تطبيق سـياسـات صـارمة لمكافحة الفسـاد تأخذ في الحسـبان التوازن بين التكاليف قصـيرة الأجل والمكاسـب طويلة الأجل، عبر تعزيز الشـفافية والمسـاءلة في القطاعات الاقتصـادية والاجتماعية، وتطوير آليات الإبلاغ والمحاسبة.

ب. تحسـين أداء المؤسـسـات الحكومية والخاصـة من خلال تبني معايير الحوكمة الرشـيدة، وتحديث الأنظمة الإدارية لتقليل البيروقراطية، بما يشمله ذلك من تطوير آليات تقييم الأداء المؤسسي، وتحفيز الابتكار الإداري لضمان تقديم خدمات فعالة تدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

5. تحقيق الاستقرار الأمني والقانوني: بترسيخ سيادة القانون، وتعزيز استقلالية المؤسسات، وضمان بيئة آمنة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

6. تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الدولي من خلال تطوير شـراكات اسـتراتيجية مع القوى الاقتصـادية العالمية، والاسـتفادة من الدعم الفني والمالي الذي توفره المؤسـسـات الدولية مثل صـندوق النقد الدولي. والالتزام بالإصـلاحات الاقتصـادية والحوكمة الرشـيدة لتعزيز الثقة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يسـهم في تحقيق التنمية المسـتدامة، والتي تسـاعد الدول العربية على الوصـول إلى مصـادر تمويل جديدة، وتحسـين التصـنيف الائتماني، وتعزيز الاسـتقرار السـياسـي والاقتصـادي من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة عالميًا.

7. توصـى الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية تتوسع في تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال إضافة مؤشرات جديدة لقياس الاستقرار السياسي مثل الديمقراطية، الحريات المدنية، والحكم الرشيد، ومؤشرات اقتصادية مثل مؤشرات الحرية الاقتصادية والتضخم ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، لدراسة العلاقة التكاملية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، وتطوير نماذج تحليلية تربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلى جانب التوسع في التغطية الزمنية والجغرافية لتشمل مقارنات إقليمية بين الدول العربية وغيرها من دول العالم.

- **الإقرار بالشكر (Acknowledgements):**

نوجه شكرنا إلى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل كونها الحاضنة الاساسية لكل النشاطات العلمية والبحثية لأساتذتها وطلبتها.

- **التمويل (Funding):**

أقر بأنه لم يتم تمويل هذه الدراسة من قبل أي جهة كانت سواء حكومية أو خاصة، وتم الاعتماد على التمويل الذاتي من قبل الباحث.

- **إفصاحات المؤلف (Author Disclosures):**
- **تضارب المصالح (Conflict of interest)**

يُقر المؤلفان بعدم وجود أي تضارب في المصالح أو إفصاحات ذات صلة بهذا البحث.

- **اسهامات المؤلفين (Author contributions)**

أنجز الباحث عبد الحكيم طارق متعب إعداد البحث والتحليل وكتابة المسودات، في حين ساهم الدكتور مفيد ذنون الملا في الإشراف العلمي ومراجعة المحتوى وتقديم التوجيهات والتعديلات الأكاديمية.

- **توافر البيانات (Data availability).**

البيانات متوفرة في الموقع الالكتروني للبنك الدولي بشكل مجاني.

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة (Ethical Approval and Consent to Participate)**

لا ينطبق Not applicable

- **الموافقة على النشر (Consent for Publication)**

يوافق الباحثان على النشر.

References

Abdelhameed, F. A., & Rashdan, A. M. (2021). A deeper look into political instability and economic growth: case study and empirical analysis on a selection of countries. *Research in World Economy*, 12(3), 18-31. https://doi.org/10.5430/rwe.v12n3p18

Acar, A. (2019). The effects of political stability on economic growth of the presidental government system. *Uluslararası Ekonomi ve Siyaset Bilimleri Akademik Araştırmalar Dergis*i, 3(9), 18-31. https://dergipark.org.tr/en/pub

Afaq Report 2012, https://www.imf.org/external

Alesina, A., & Perotti, R. (1996-B). Income distribution, political instability, and investment. *European economic review*, 40(6), 1203-1228. https://doi.org/10.1016/0014-2921(95)00030-5

Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. *Journal of Economic growth*, 1(2), 189-211. https://doi.org/10.1007/BF00138862

Almula-Dhanoon, Mufeed. (2021). *Nexus between Political Stability and Economic Growth– Evidence from Middle East Countries*. 1-10 http://dx.doi.org/10.24086/afs2020/paper.283

Al-Shin, Ali Saeed Ahmed (2016), The Impact of Economic Challenges on the Democratic Transition Process in Libya and Tunisia (A Comparative Study), *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*,7(1), 1506- 1516. https://www.semanticscholar.org

Bach, G. L. (1950). Economic Requisites for Economic Stability. *The American Economic Review*, 40(2), 155–164. https://www.jstor.org/stable/i331515

Assen, H., Belhaj, F., Gatti, R., Lederman, D., Lotfi, R., Mousa, M. E., & Sergenti, E. J. (2022). A *new state of mind: Greater transparency and accountability in the Middle East and North Africa. MENA Economic Update World Bank*.

Belhaj, F., Gatti, R., Lederman, D., Sergenti, E. J., Assem, H., Lotfi, R., & Mousa, M. E. (2022). A New State of Mind:). Washington, DC: World Bank. License: CC BY 3.0 IGO(World Bank Open Knowledge) https://dx.doi.org/10.1596/978-1-4648-1925-4

Blum, J., & Gründler, K. (2020). *Political Stability and Economic Prosperity: Are Coups Bad for Growth*? CESifo Working Paper Series. 1-82 https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3618841

Campos, N. F., & Nugent, J. B. (2002). Who is afraid of political instability? Journal of Development Economics, 67(1), 157-172 https://doi.org/10.1016/S0304-3878(01)00181-X

Cantor, R, & Packer, F, (1996), Determinants and impact of sovereign credit ratings, *Economic Policy Review*, 2(2).37-54 https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1028774

Carmignani, F. (2009). The distributive effects of institutional quality when government stability is endogenous. *European* Journal of Political Economy, 25(4), 409-421 https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2009.03.003

Carmignani, F., (2002). New evidence on the politics and economics of cabinet duration. *Scottish Journal of Political Economy*. 49, 249–279. https://doi.org/10.1111/1467-9485.00231

Dalyop, G.T. (2018). Political instability and economic growth in Africa. International *Journal of Economic Policy Studies*, 13, 217 – 257 https://doi.org/10.1007/s42495-018-0008-1

Darawsi, M. (2013). The Concept of Economic Balance and Stability in Economic Thought, with Special Reference to the General Economic Balance in Algeria. *Journal of the Institute of Economic Sciences*, 10, 447. https://doi.org/10.54244/1902-000-014-006

Dembure, H., & Ziramba, E. (2016). Testing the validity of Wagner's law in the Namibian context: a Toda-Yamamoto (TY) Granger causality approach, 1991-2013. *Botswana Journal of Economics*, 14(1), 52-70. https://www.ajol.info/index.php

Diken, A., Parlakkaya, R., Kara, E., & Kodalak, O. (2018). The Relationship between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case.

Georgiou, M. N., Kyriazis, N., & Economou, E. M. (2015). Democracy, political stability and economic performance. A panel data analysis. *JRC Journals*, 2(1). 1-18. https://riskmarket.co.uk/jrc/journals-articles

Ghanayem, A., Downing, G., & Sawalha, M. (2023). The impact of political instability on inflation volatility: The case of the Middle East and North Africa region. *Cogent Economics & Finance*, 11(1), 2213016 https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2213016

Gotoh,R. (2021). Economic philosophy of Amartya Sen- Social choice as public reasoning and the capability approach (Welfare theory, public action and ethical values: Re-evaluating the history of welfare economics in the twentieth century. Backhouse/Baujard/Nishizawa Eds.). 10(13s). 61-66.

Hansson, S.O., Helgesson, G. (2003). What is Stability? Synthese 136, 219–235 https://doi.org/10.1023/A:1024733424521

Hausmann, R., & Gavin, M. (1996). Securing stability and growth in a shock prone region: the policy challenge for Latin America Working Paper, No. 315 1-33. https://hdl.handle.net/10419/87937

Heinrichs, M, & Stanoeva, I, (2013), Country risk and sovereign risk – building clearer borders, S&P Capital, 1-11

Hurwitz, L. (1973). Contemporary Approaches to Political Stability. Comparative Politics, 5(3), 449–463. https://doi.org/10.2307/421273

IMF, (2012). *Regional economic outlook update: Middle East and Central Asia*. International Monetary Fund.

Janczuk, A. (2021). Legitymizacja władzy politycznej jako uwarunkowanie stabilności i bezpieczeństwa–model systemowy. *Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, sectio K–Politologia*, *28*(1), 67-86. https://doi.org/10.17951/k.2021.28.1.67-86

Javaid, M.F., Ibrahim, A., Jadoon, A.K., & Nasim, I. (2024). Link between Political and Econo mic Stability: A Case Study of Pakistan. i*RASD Journal of Economics* 6 (2):313-326 https://doi.org/10.52131/joe.2024.0602.0209

Lichbach, M. I. 1989. An Evaluation of Does Economic-Inequality Breed Political-Conflict Studies. *World Politics* 41(4):431-470. https://doi.org/10.2307/2010526

Londregan, J. B. & Poole, K. T. (1990). Poverty, the coup trap, and the seizure of executive power. *World politics*, 42(2), 151-183. https://doi.org/10.2307/2010462

Mankiw, N.G. (2009) Macroeconomics. 7th Edition, Worth, New York

Merlo, A, (1998), Economic dynamics and government stability in postwar Italy. *Review of Economics and Statistics* 80, 629–637. https://doi.org/10.1162/003465398557717

Meyer, D. F. (2019). An analysis of the causal relationships between economic development, good governance and political stability in Malaysia. International *Journal of Innovation, Creativity, and Change*, 5(2), 639-657 . https://ww.ijicc.net/Vol5

Milasaite, A., & Micic, I. (2022). Political Stability and Economic Development: Analyzing correlations between political stability and inflation, GDP per capita growth, unemployment

Naja, A. W. (2016). The Impact of Economic and Political Instability on Economic Growth in Egypt during the Period 1990-2012: An Econometric Analysis. Arab Economic Research, 25(72-73). http://dx.doi.org/10.1515/rmeef-2017-0019

Nomor, T., & Iorember, P.T. (2017). Political Stability and Economic Growth in Nigeria. Institutions & Transition Economics: *Macroeconomic Issues eJournal*. . 8(2). Ver. III (Mar. - Apr. 2017), PP 45-53 www.iosrjournals.org

North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge university press. P83-104 https://doi.org/10.1017/CBO9780511808678

Othmaniya, D., Othman (2018) , Thomas Piketty: From an Obscure Economist to a Global Leader, *Al-Quds Open University Journal of Administrative and Economic Research*, 3, (10),123-133 https://www.jstor.org/stable/j.ctt6wpqbc

Özpençe, A. İ. (2017). Economic stability and growth: The case of Turkey. *Research in Applied Economics*, 9(4), 41-63 https://doi.org/10.5296/rae.v9i4.12041

Paldam, M. (1998). Does economic growth lead to political stability? In The Political Dimension of Economic Growth: Proceedings of the IEA Conference held in San José, Costa Rica (pp. 171-190). London: Palgrave Macmillan UK http://dx.doi.org/10.1007/978-1-349-26284-7_9

Papaioannou, S.K. (2020). Political instability and economic growth at different stages of economic development: historical evidence from Greece. *LSE Research Online Documents on Economics PAEPR* 151 ,1-65 . http://eprints.lse.ac.uk/id/eprint/106124

Reimeingam, M. (2014). Educated unemployment in Sikkim: An outcome of educational development. *Journal of North East India Studies*, 4(1), 55-66. http://www.jneis.com/

Rizwanul, D. M., & Hussain, M. (2020). Exploring the Relationship between Political Stability and Economic Growth: The Case of Pakistan. *Jinnah Business And Economics Research Journal*. 1-13

Stiglitz, J, E, (2003), Where reform? Towards a new agenda for Latin America, Cepal Review 80. 7-37.

Taylor, M., & Herman, V. M. (1971). Party systems and government stability. *American Political Science Review*, 65(1), 28-37 https://doi.org/10.1177/001041407200400405

Thakur, R, (2006), The United Nations: Peace and security: From collective security to, Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511755996

World Bank. (2022). World Development Indicators. World Bank. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

World Bank. (2022). Worldwide Governance Indicators. World Bank. https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

Yorucu, V., & Kirikkaleli, D. (2021). Nexus between Economic Stability and Political Stability in China and Japan. Economic Research Guardian, 11(2), 182-193. https://doi.org/10.1177/21582440211052542

Zamani, R.M. (2020). The Effect of Political Instability on Economic Growth in Iran between Two Revolutions (1907-1979). Iranian economic review. 7(25), 777-790. https://doi.org/10.22059/ier.2021.85087

السيرة الذاتية المختصرة للمؤلفين (Authors' Biographies)

عبد الحكيم طارق متعب : باحث/ طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد جامعة الموصل يهتم بأبحاث الاقتصاد السياسي وتحليل العلاقة بين السياسة والاقتصاد فضلا عن القضايا المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والتنمية.

الدكتور مفيد ذنون يونس: أستاذ التنمية الاقتصادية في جامعة الموصل، يتمتع بخبرة أكاديمية وبحثية واسعة في مجالات التنمية الاقتصادية وتمويل القطاع العام واقتصاديات السكان. تركزت إسهاماته العلمية على تحليل قضايا التنمية وسياساتها، وآليات التمويل العام، والتحديات السكانية وانعكاساتها الاقتصادية. وله عدد من المؤلفات والدراسات العلمية الرصينة التي أسهمت في إثراء المعرفة في حقل اختصاص.